14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الاربعاء 24 فبراير 2010 م - العدد (14740) السنة الثانية و الأربعون

البرلمان يناقش تقرير لجنة التجارة والصناعة عن أوضاع مصانع الاسمنت

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي تقرير لجنة التجارة والصناعة حول نتائج زيارتها الميدانية لبعض محافظات الجمهورية للإطلاع على أوضاع مصانع الاسمنت.

وكانت اللجنة قد بينت في تقريرها أن رفع الدعم عن مادتي الديزل والمازوت بالنسبة للمصانع ومنها مصانع الاسمنت أدى إلى ارتفاع في أسعارها الأمر الذي شكل عبئاً كبيراً بالنسبة لهذه المصانع نظراً للمبالغ الكبيرة مقابل استهلاكها الكبير لهذه الوقود .

وأنه مع بدء إنتاج القطاع الخاص للاسمنت ودخوله إلى السوق دخلت مصانع المؤسسة العامة لإنتاج وتسويق الاسمنت مرحلة جديدة من المنافسة مع هذا القطاع وبالتالي عليها العمل الجاد على تطوير صناعتها والعمل بشكل أكبر حتى تستطيع المنافسة والاستمرار في هذه الصناعة.

من جلسة مجلس النواب أمس

لجنة التجارة والصناعة في تقريرها

دخول مادة الاسمنت بكمية كبيرة من الخارج شكل منافساً قوياً لصناعة الاسمنت في بلادنا

هناك بدائل لاستخدام الوقود الخاص بصناعة الاسمنت في ظل ارتفاع الديزل

صناعة الاسمنت مهددة بالتوقف لارتفاع تكاليف الإنتاج

وأوضح التقرير أن دخول مادة الاسمنت وبكميات كبيرة من الخارج التي تحظى صناعتها بدعم غير محدود بالإضافة إلى رخص الطاقة المستخدمة في هذه الصناعة أصبحت تشكل منافساً قوياً لصناعة الاسمنت في بلادنا.

وأشارت اللجنة في تقريرها ومناقشة الأعضاء أن هناك بدائل لاستخدام الوقود الخاص بصناعة الاسمنت في ظل ارتفاع أسعار مادتي الديزل والمازوت تستخدم لدى القطاع الخاص وهي مادة الفحم الحجري سواء في الإحراق لمادة الاسمنت أو كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية في الوقت الذي لا تستطيع مصانع المؤسسة استخدام تلك التقنية نظراً للقوانين التي تقيد تلك المصانع باستخدام هذه البدائل.

وبحسب التقرير فإن كثيراً من التشريعات الخاصة بالقطاع العام وخصوصاً مصانع الاسمنت لا توجد بها مرونة أو إفساح مجال للتصرف أمام بعض المعوقات والصعوبات التي تواجه صناعة الاسمنت بتلك المصانع الأمر الذي يهدد تلك الصناعة بالتوقف لعدم مقدرتها على المنافسة نظراً لارتفاع تكاليف إنتاج الاسمنت.

وهناك كذلك اتفاقيات خاصة بالتوسعة بالنسبة لمصانع الاسمنت ونظراً للإجراءات الروتينية لدى بعض الجهات المعنية بهذه الاتفاقيات توقف تنفيذ بدء العمل بهذه التوسعة حتى يتم إجراءات تنفيذ هذه الاتفاقيات خصوصاً وإن كافة الإجراءات قد استكملت باستثناء إجراء بسيط لها ورأت المناقشات أن هذا الأجراء البسيط قد تم التغلب عليه أثناء إعداد التقرير.

وبهذا الصدد قدم وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل بعض الإيضاحات للمجلس حول تلك الملاحظات.

فيما اقر المجلس إعادة التقرير إلى اللجنة المختصة للدراسة مجدداً مع الجانب الحكومي في ضوء الملاحظات والآراء التي تخللت النقاش حول هذا الموضوع في المجلس.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة عدد من المسئولين المختصين في الجهات ذات العلاقة.

مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري برئاسة مجور:

الوقوف أمام توجيه رئيس الجمهورية بشأن توصيات البرلمان المتعلقة باتفاقيات قمع وتمويل الإرهاب

الموافقة على اتفاقية قرض لتمويل مشروع حماية مدينة صنعاء

صنعاء / سبأ:

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور أمام توجيه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشأن توصيات مجلس النواب للحكومة المتعلقة بالتحفظ على أحكام الفقرة ب من البند 1 من المادة 2 ، وكذا أحكام البند 1 من المادة 24 من الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب، والتأكيد على الحكومة تقديم مشاريع التعديلات اللازمة على التشريعات الوطنية المرتبطة بهذه الاتفاقية.

ووجه المجلس الجهات المعنية بتنفيذ التوجيه الخاص بالتوصيات بما في ذلك سرعة تقديم التشريعات المطلوبة للمناقشة وإحالتها إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة.

ووافق المجلس على اتفاقية القرض الموقعة بالأحرف الأولى بين الحكومة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 16 يناير 2010م للمساهمة في تمويل مشروع حماية مدينة صنعاء من أضرار السيول بمبلغ وقدره 7 ملايين دينار كويتي أي ما يعادل 24 مليون دولار أمريكي.

ووجه المجلس الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة على الاتفاقية.

ويهدف مشروع الحماية الذي تبلغ كلفته الإجمالية 30 مليون دولار إلى إنشاء البنى الأساسية والمرافق اللازمة لتصريف مياه السيول والفيضانات بشكل آمن وفعال وحماية السكان من أضرارها باستكمال جزء جديد من القناة الرئيسة للسائلة عبارة عن إنشاء قناة مفتوحة لتصريف المياه بطول 3 آلاف و300متر وعرض حوالي 24 متراً وثمانية جسور للمشاة والأعمال الأخرى المصاحبة، إضافة إلى القنوات والأنابيب في منطقة حدة بطول حوالي 9 آلاف متر وغيرها من الأعمال الإنشائية والخدمات الفنية والدعم المؤسسي.

واستعرض المجلس التقرير المقدم من محافظ البنك المركزي اليمني عن التطورات المصرفية والنقدية خلال العام 2009م مقارنة بالعام 2008م.

و أكد التقرير أن القطاع المصرفي اليمني قد تجاوز الأزمة المالية العالمية وتداعياتها .. موضحا بهذا الخصوص ارتفاع حجم الميزانية الموحدة للبنوك اليمنية من تريليون و511 مليار ريال نهاية عام 2008م إلى تريليون و631 مليار ريال نهاية العام الماضي بزيادة 125 مليار ريال و معدل نمو 8 في المائة، استأثرت البنوك الوطنية بـ78 في المائة من أجمالي النشاط المصرفي والبنوك العربية والأجنبية بـ22 في المائة.

ولفت التقرير إلى زيادة حجم الودائع في القطاع المصرفي اليمني بحوالي 110 مليارات ريال خلال العام 2009م لتصل إلى تريليون و345 مليار ريال وبنسبة نمو 9 في المائة عن عام 2008م .. مشيرا إلى أن التجارة الخارجية قد استأثرت بـ60 في المائة من التمويلات والقروض المقدمة من القطاع المصرفي والصناعة بـ18 في المائة.. مبينا أن معظم البنوك أوفت بمتطلبات زيادة رأس المال حيث وصل رأس المال المدفوع و الاحتياطيات في القطاع المصرفي إلى 143 مليار ريال نهاية 2009م مقارنة بـ119 مليار نهاية 2008م.

وأوضح التقرير أن البنوك اليمنية غطت حوالي 85 في المائة من إجمالي الديون غير المنتظمة للمخصصات.

واطلع المجلس على جهود البنك في تحقيق الاستقرار النقدي حيث وفر البنك المركزي معظم احتياجات السوق اليمنية من النقد الأجنبي فضلا عن سداد التزامات الدولة الخارجية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم تراجع موارد النفط وتدفقات النقد الأجنبي، ومراعاة الحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطيات الخارجية وصلت في نهاية 2009م إلى حوالي سبعة مليارات دولار.

ولاحظ المجلس من خلال التقرير التطور الكبير في أنظمة الدفع وانتشار فروع البنوك في مختلف المحافظات والزيادة المطردة في أنشطة التمويل التي تقوم بها البنوك للأنشطة الصغيرة والمتوسطة ودور البنك المركزي في تنفيذ موازنة الدولة.

وعبر المجلس عن الشكر لمحافظ البنك المركزي والعاملين في البنك للجهود التي يبذلونها لإدارة الجوانب المصرفية و الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وناقش المجلس نتائج اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية بشأن الإجراءات اللازمة للمحافظة على مدينة زبيد التاريخية في الجوانب القانونية والخدمية والمعمارية..واتخذ المجلس في ضوء مناقشته للنتائج عدداً من الإجراءات منها تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية وعضوية الوزارات والجهات المعنية تتولى استكمال مراجعة مشروع قانون المدن التاريخية بالصيغة النهائية وسرعة عرضه على المجلس للمناقشة والإقرار، إلى جانب تشكيل لجنة أخرى برئاسة وزير الأشغال العامة والطرق وعضوية وزيري الأوقاف والإرشاد والداخلية ومحافظ الحديدة وهيئة الأراضي وهيئة المحافظة على المدن للإشراف على عملية إزالة المخالفات بموجب الكشوفات المعتمدة والمرفوعة من فرع الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية مع دراسة ما يترتب على أعمال الإزالة من التزامات تجاه الحالات المزالة وفقا للقانون.

وأكد المجلس أن على وزير الثقافة ومحافظ الحديدة التنسيق مع الوزراء المعنيين عن الخدمات سرعة استكمال توصيل وإدخال الخدمات اللازمة إلى منطقة التوسع الجديدة لمدينة زبيد لما فيه المحافظة على الصبغة التاريخية للمدينة وعلى أن يتم رفع تقارير حول مستوى التنفيذ والنتائج إلى المجلس للإطلاع واتخاذ ما يلزم.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات عن نشاط اللجنة خلال العام 2009م .

وأوضح التقرير أن إجمالي مناقصات المشاريع المقرة للتنفيذ التي تم إقرارها من قبل اللجنة وصل إلى 234 مناقصة بمبلغ إجمالي 183 ملياراً و803 ملايين و239 ألفاً و92 ريالاً وذلك من إجمالي عدد المناقصات الواردة إلى اللجنة البالغ عددها 316 مناقصة.

ولفت التقرير إلى أن إجمالي مناقصات المشاريع التي تم اتخاذ قرارات بإعادة إنزالها في مناقصات جديدة وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية خلال العام نفسه هو 52 مناقصة بكلفة إجمالية 47 ملياراً و746 مليوناً و873 ألفاً و766 ريالاً، فيما بلغ عدد مناقصات المشاريع المعادة خلال الفترة ذاتها لأسباب مختلفة 19 مناقصة وبمبلغ 3 مليارات و 563 مليوناً و585 ألفاً و697 ريالاً، بخلاف 16 مناقصة قيد الدراسة بكلفة 11 ملياراً و547 مليوناً و30 ألفاً و587 ريالاً، بالإضافة إلى 30 مناقصة تم إجراء تصويبات في مبالغ الإرساء وتصل كلفتها الإجمالية إلى 837 مليوناً و942 ألفاً و750 ريالاً.

وأشار التقرير إلى ما تم انجازه في دراسة ومراجعة وثائق المناقصات المرفوعة إلى الشفافية والمساءلة فضلا عن ملاحظات اللجنة الفنية الإجرائية على بعض الجهات.

وأشاد المجلس بمجمل الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال العام المنصرم وتحقيق أهداف وجودها والمتمثلة في حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات وتأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المتنافسين في هذه العملية وكذا النزاهة والشفافية والمساءلة والكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات.

ووجه المجلس كافة الجهات الخاضعة لإحكام قانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لسنة 2007 ولائحته التنفيذية الالتزام بإعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمناقصات المشاريع المطلوب تنفيذها وفقا للأسس الفنية والمهنية مع التأكيد على الجهات القيام بإعداد خطة المشتريات وفقا للإعتمادات المالية المرصودة في موازنتها والمناقصات في المواقع الإلكترونية التابعة للجهات.

وأكد المجلس أن على وزارة الأشغال العامة والطرق التنسيق مع الجهات ذات العلاقة سرعة إعداد الوثائق النمطية ومشروع الدليل الإرشادي لإعمال الإشراف الخاصة بالمناقصات الفنية العامة للمباني الحكومية والطرقات وأعمال الصرف الصحي وغيرها من الأشغال، وعلى وزارة الصناعة والتجارة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة إعداد مشروع لائحة تسجيل وتصنيف الموردين ولائحة المواصفات العامة القياسية.

واطلع المجلس على التقرير الأمني المقدم من وزير الداخلية حول الأوضاع الأمنية في الجمهورية والجهود التي تقوم بها الأجهزة الأمنية لتكريس أجواء الأمن والاستقرار والسكينة العامة ومكافحة الجريمة بكل أنواعها ومستوياتها.

كما اطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير شؤون مجلسي النواب والشورى حول سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى المجلسين وذلك في الفترة من 15 وحتى 21 فبراير الجاري.

مجلس الوزراء في اجتماعه

مناقشة الإجراءات اللازمة للمحافظة على مدينة زبيد التاريخية

التوجيه بإعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشاريع المطلوب تنفيذها